تحليل دور الحوكمة الرقمية المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقيه علي القطاع المصرفي المصري

إعـــــداد

الباحث/ عبدالرحمن محمد ابراهيم سيف

مدرس مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بني سويف

أ/ شرقاوي عبد الظاهر شرقاوي خميس الفار

تحليل دور الحوكمة الرقمية المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقيه علي القطاع المصرفي المصري

- **ملخص البحث:**

تناول الباحثان في هذا البحث تحليل دور الحوكمة الرقمية المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقيه علي القطاع المصرفي المصري ، وقد تمثل الهدف الرئيسي للبحث تحديد مدي تأثير الحوكمة الرقمية المصرفية على الأداء المالي، وقد تضمنت الحوكمة الرقمية المصرفية عدة عوامل هي ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة سعيًا لحماية حقوق المساهمين والمستثمرين وإبراز دور أصحاب المصالح ضمانًا للمعاملة العادلة والمتساوية بين الجميع والإفصاح والشفافية ومسئوليات مجالس إدارة هذه المصارف في تحقيق التحسين المنشود لأداء المصارف في القطاع المصرفي المصري وقد عرض الباحثان الطرق المختلفة لتقيم أداء الأجهزة المصرفية كخطوة لتحسين هذا الأداء الذي يظهر في تحقيق نسبًا جيدة لسيولة الروافع المالية والربحية وخدمة نشاط.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الرقمية المصرفية، جودة التقارير المالية، القطاع المصرفي

- **Abstract:**

In this research, the researcher analyzed the role of banking digital governance in improving the quality of financial reports, an applied study on the Egyptian banking sector. The main objective of the research was to determine the extent of the impact of banking digital governance on financial performance. governance in an effort to protect the rights of shareholders and investors and to highlight the role of stakeholders to ensure fair and equal treatment among all, disclosure and transparency, and the responsibilities of the boards of directors of these banks in achieving the desired improvement in the performance of banks in the Egyptian banking sector. Good leverage ratios, profitability and service activity.

Key Words; Banking digital governance, quality of financial reports, banking sector

١. مقدمة الدراسة

تعد الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة، والتميّز في الأداء، ويعني مصطلح الحوكمة المصدر، أو المرجعية التي يستند إليها في حكم الشركة أو الوحدة. وهي متطلبات الإدارة الرشيدة في الشركات، والمؤسسات في مختلف دول العالم، وإحدى آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري، وقد زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصةً في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق آسيا، وروسيا، والولايات المتحدة، التي فجرها الفساد الإداري، والمالي وسوء الإدارة بين المديرين التنفيذيين في الشركات، مما أدى إلى صعوبة جذب المستويات الكافية من رأس المال، التي كان أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل في التقارير المالية للعديد من الشركات عن المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو هذه التقارير، حيث عزتها العديد من الدراسات إلى ضعف هيكل الحوكمة (Asian 2020).

وقد كان لهذه الأزمات تأثيراً هائلاً في سن التشريعات، والقوانين المنظمة لعمل المصرف، فضلًا عن دورها في تحديد أنظمة الحوكمة (Tourani – Red and Lngely,2020). فتفاوتت أطر الحوكمة فيما بينها في مختلف دول العالم، وهذا يعود إلى أن أطر الحوكمة ومبادئها تتأثر بعوامل مختلفة تختلف من بلد إلى آخر.

كما يمكن للحوكمة أن تلعب دورًا مهمًا في زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار الوطني، وجذب الاستثمارات.

وإن الهدف الذي تسعى الحوكمة الرقمية الوصول إليه هو الوفاء باحتياجات المستفيدين ومتطلباتهم، والتأكد من أن الخدمات قد تم إيصالها كما يريدها الجمهور المستفيد منها. لذا، ينبغي أن يكون هناك نظام استجابة تلقائي لدعم جوهر الحوكمة الرقمية ، حيث تدرك الحكومة من خلاله مدى فعالية إدارتها.Grant and Chau, 2015, p: 10

وقد أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأنظمة المالية والمحاسبية وعملية الإفصاح والشفافية في منظمات الأعمال، والأمر الذي ترتب عليه إلزامية دخول تكنولوجيا المعلومات في أداء عمليات الإفصاح، وظهرت المفاهيم المرتبطة بالحوكمة الرقمية التي ترشد وتوجه وتنظم طرق التعامل مع الأنظمة المالية والمحاسبية عند بيان نتائج الأعمال في بيئة تكنولوجيا المعلومات (Deloitte, 2015, p:31).

وقد تناولت بعض من الأبحاث والدراسات العديد من التصورات لمختلف الأطراف حول ضرورة وأهمية الشفافية والإفصاح، ومن الأسباب التي تدفع الشركات لتقديم معلومات على مستوى معين من الشفافية والإفصاح التأثير على سعر سهم الشركة السوقي، وتخفيض تكلفة رأس المال، وتحسين قدرات الشركة في الحصول على التمويل المناسب من خلال أسواق رأس المال وبالتكلفة المناسبة (Myburgh, 2011, p: ١٩٩).

ويهدف البحث الحالى إلى معرفة تحليل دور الحوكمة الرقمية المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقيه علي القطاع المصرفي المصري.

٢. مشكلة الدراسة

لقد أدى الإهتمام المتزايد بتكنولوجيا المعلومات وإنتشار الخدمات الإلكترونية إلى تطوير طرق الإفصاح والشفافية في عرض البيانات والقوائم المالية للشركات، وبشكل أكثر كفاءة من الطرق المعتادة للإفصاح التقليدي ولقد تمثلت مشكلة الدراسة في أن الشركات تواجه العديد من التحديات، والسبب بذلك الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات وزيادة الاعتماد عليها في تقديم الخدمات المصرفية على الجوانب الإلكترونية.

وهنا تظهر مشكلة هذه الدراسة، بأن هذا التحدي التكنولوجي يستدعي مواجهته بالحوكمة الإلكترونية، باعتباره أداة فعالة من أجل التأكد من أن الحوكمة الإلكترونية المستهدفة سوف

ترفع بالأداء إلى مستويات أفضل من المستوى الحالي، لذلك فان هذه الدراسة سوف تحاول الإجابة عن التساؤلات الآتية:

السؤال الرئيس الأول: ما هي الاجراءات المنهجية لتحليل دور الحوكمة الرقمية المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقيه علي القطاع المصرفي المصري؟ **ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية هي النحو الآتي:**

١- ما هي مفاهيم الحوكمة الرقمية المصرفية وكيف يمكن تطبيقها في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري؟

٢- ما هي أهمية تحليل دور الحوكمة الرقمية المصرفية في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري؟

٣- ما هي العوامل التي تؤثر في نجاح تطبيق الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري؟

٤- ما هي أدوات وتقنيات الحوكمة الرقمية التي يمكن استخدامها في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري؟

٥- ما هي التحديات التي قد تواجه تطبيق الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري؟

٦- ما هي الآليات المناسبة لقياس وتقييم فعالية تطبيق الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري؟

٧- ما هي أفضل الممارسات المتبعة عالميًا في تطبيق الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية، وكيف يمكن تطبيقها في القطاع المصرفي المصري؟

٨- ما هي النتائج والتوصيات التي يمكن الحصول عليها من تحليل دور الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري؟

٩- ما هي أهمية تطوير القدرات البشرية وتوعية الموظفين في القطاع المصرفي المصري حول الحوكمة الرقمية، وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

١٠- ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز تطبيق الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري؟

٣. أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة تحليل دور الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقيه علي القطاع المصرفي المصري، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١- تحليل دور الحوكمة الرقمية في تحسين دقة وموثوقية التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري.

٢- تحديد الآليات والأدوات الرقمية المستخدمة في تطبيق الحوكمة الرقمية لتحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري.

٣- تحليل مدى تأثير تطبيق الحوكمة الرقمية في تحسين شفافية ومصداقية التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري.

٤- تحليل الأثر الاقتصادي والمالي لتطبيق الحوكمة الرقمية على القطاع المصرفي المصري.

٥- تحديد التحديات والعقبات التي يواجهها تطبيق الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري.

٦- توضيح أفضل الممارسات والتجارب العالمية في تطبيق الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية، وكيفية تطبيقها في القطاع المصرفي المصري.

٧- تحليل أهمية تطوير القدرات البشرية وتوعية الموظفين في القطاع المصرفي المصري حول الحوكمة الرقمية وتأثير ذلك على تحسين جودة التقارير المالية.

٨- تحليل النتائج التي يمكن الحصول عليها من تحليل دور الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي المصري، وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين الأداء المالي والإداري للبنوك المصرية.

٩- تحليل مدى تأثير الحوكمة الرقمية في تحسين القدرة التنبؤية واتخاذ القرارات الإدارية في القطاع المصرفي المصري.

١٠- تحليل مستوى الوعي والمعرفة لدى الجمهور المستهدف من قبل البنوك المصرية حول الحوكمة الرقمية وتأثير ذلك على الثقة في النظام المصرفي.

٤. أهمية الدراسة

أولا: الأهمية النظرية:

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية في كونها تعتبر من أول الدراسات في جمهورية مصر العربية في حدود علم الباحثان التي تناولت تحليل دور الحوكمة الرقمية في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقيه علي القطاع المصرفي المصري، حيث أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات المهمة في الاقتصاد.

ثانيا : الأهمية العملية:

تأتي أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية من إمكانية استفادة الشركات المصرية المبحوثة من نتائجها بالشكل الذي يساعدها على تطبيق الحوكمة الرقمية من اجل تعزيز الشفافية والإفصاح، كما إن هذه الدراسة تستمد أهميتها من خلال النقاط الآتية:

١- إنها تأتي في الوقت الذي قد تحتاج إليه الشركات المصرية لزيادة الوعي بأهمية الحوكمة الرقمية، وبالتالي التعرف على أهميته في التطبيق العملي للمفاهيم المرتبطة به.

٢- يتوقع من هذه الدارسة أن تفيد نتائجها المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الحوكمة الرقمية من خلال تعرفهم بأهمية الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح

٣- يؤمل أن تدفع هذه الدراسة العديد من الباحثين لإجراء مزيد من البحوث الجديدة في هذا الميدان، من خلال ما تقدمه من أدب نظري ودراسات سابقة وأدوات بحث تم التأكد من صدقها وثباتها يمكن توظيفها واستخدامها في دراسات مستقبلية.

٤- توفر هذه الدراسة مرجعة هامة ومعاصرة يبين للعاملين في الشركات المصرية أهمية التركيز على الحوكمة الرقمية في بيئة الأعمال الإلكترونية.

٥-فرضيات الدراسة

تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر للحوكمة الرقمية بأبعادها المتمثلة ب (الإطار والقوانين، إلتزام الإدارات والأقسام، المعايير والمقاييس، جودة الخدمة، الجوانب التنظيمية والمسؤوليات) في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقيه علي القطاع المصرفي المصري، ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولىH0.a: لا يوجد أثر للإطار والقوانين التي تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الثانيةH0.b: لا يوجد أثر لإلتزام الإدارات والأقسام بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية

الفرضية الفرعية الثالثةH0.c: لا يوجد أثر للمعايير والمقاييس المعتمدة في أنظمة الحوكمة الرقمية في تعزيز الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الرابعةH0.d: لا يوجد أثر لجودة الخدمة في تعزيز الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية

٦-نموذج الدراسة

ولتحقيق هدف الدراسة، فقد قام الباحثان بتصميم نموذج خاص بالدراسة الحالية. والشكل التالي يوضح علاقات المتغيرات المستقلة من التابع.

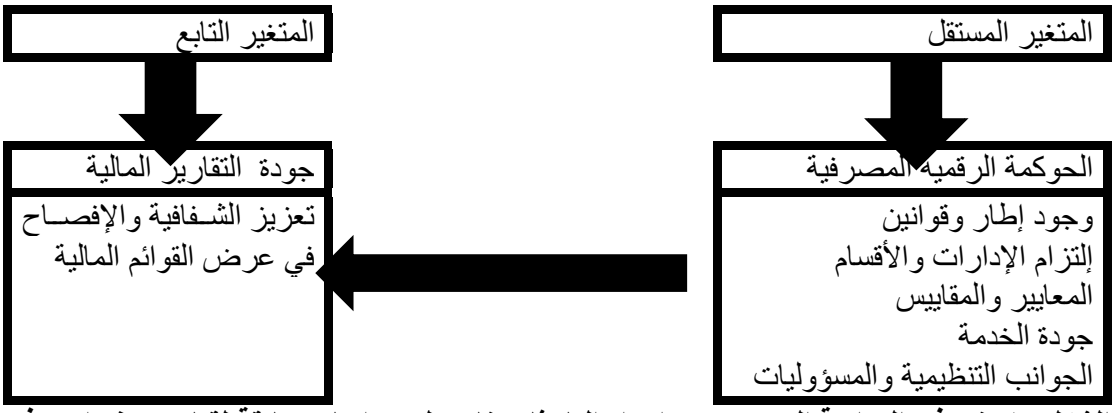

الشكل (١) نموذج الدراسة المصدر: من إعداد الباحثان بناء على دراسات سابقة لقياس متغيرات هذه الدارسة.

٧-مصطلحات الدراسة

الحوكمة الرقمية: استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعادة تنظيم مختلف العمليات التي تقوم بها الإدارات والأقسام، وإجراء تحليل دقيق لمختلف الوظائف والخدمات التي تؤديها المنظمات فيما يتعلق بعلاقة المنظمة بالأطراف ذات العلاقة بها بطريقة مريحة وتتسم بالفعالية والشفافية (أبو شنب، ٢٠١٥).

وتم قياس الحوكمة الرقمية من خلال العناصر الأساسية والمتغيرات الآتية:

١-**الإطار والقوانين التي تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الإلكترونية**: هي الإطار الذي يتضمن الاهتمام بالإجراءات والمسؤوليات المتعلقة بتصميم الخدمات الالكترونية وتطويرها وإطلاقها والتأكد من أنها مطابقة للمعايير المحددة (Basu,2014, p:109)

٢- **إلتزام الإدارات بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن الحكومة الإلكترونية**: وتعني الحصول على التزام الإدارة بالمخططات التوجيهية والتصميم النهائي للخدمة الالكترونية المقدمة من الحكومة الالكترونية، وتطوير الخدمات الإلكترونية مع الالتزام بالمرجع الأساسي لخدمات الحكومة الالكترونية والتقنيات المستخدمة لبرمجة هذه الخدمات (Poon, 2014, p322)

٣-**المعايير والمقاييس التي يجب أن تعتمدها الدوائر والأقسام الأنظمة الحكومة الإلكترونية**: وتعني تحديد الأسس الكفيلة بتحديد كيفية وصول الدوائر والأقسام في المنظمة للخدمة بشكل آلي وإعتماد مقاييس الخدمات الالكترونية إلى الخدمة .(Poon, 2014, pi321)

٤- **جودة الخدمة**: هي العملية التي يتم من خلالها قياس مدى الرضا عن الخدمة من قبل الجمهور المستهدف ومن جوانبها الوظيفية وجوانبها التقنية وتحضير الإجراءات المتعلقة بنقل الخدمة دون عيوب وظيفية وتقنية (Daft, 2014, p241)

٥- **الجوانب التنظيمية والمسؤوليات في إطار إطلاق مشاريع الحكومة الإلكترونية**: هي الجوانب التنظيمية والتركيبات التي تساعد مجلس الإدارة على أداء المهام المسندة إليهم على مستوى تخطيط الخدمات الإلكترونية وتنفيذها والقيام بنشرها وقياس نسبة نجاحها ضمن الإطار الذي يتم من خلاله إطلاق مشاريع الحكومة الإلكترونية (Basu, 2014, p110)

٦-**الشفافية والإفصاح**: وتعني الإفصاح عن المعلومات الهامة، وتقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث بالمصرف، وشمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لمستخدمي هذه التقارير عن الوحدة المحاسبية في المصرف، كذلك الإفصاح عن كافة المعلومات بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة وبكل موضوعية وأمانة واستقامة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير (علي وشحاته، ٢٠١٤).

٨-**خطة البحث :** سوف يتم تقسيم البحث كما يلى :

المبحث الأول :الاطار المنهجى النظري للبحث

المبحث الثانى : الدراسة التطبيقة

المبحث الأول: الاطار المنهجى النظري للبحث

تمهيد:

يعتبر الجهاز أو المؤسسة المصرفية أحد أهم أجزاء النظام المالي، وإن استقرار هذا النظام مرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي. وهناك العديد من الأسباب التي سببت عدم استقرار النظام المصرفي ومنها عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من جدوى أو فعالية الأدوات التقليدية التي تعمل على إرساء وضمان الاستقرار في النظام المصرفي. وتعتبر الحوكمة من بين الأدوات والوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلي الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي ككل والمصرفي بشكل خاص.

ولقد تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في الكثير من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال العقود القليلة الماضية، وبالأخص في أعقاب الانهيارات المالية والاقتصادية التي شهدتها دول شرق آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية في التسعينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية لمجموعة من كبار البنوك الأمريكية خلال سنة ٢٠١٢ والتي أرجع المحللون السبب الرئيسي لحدوثها إلى افتقار هذه المصارف للقواعد الجديدة لإدارتها وإلى عمليات ومعاملات الموظفين السلبية في المصرف.

المطلب الاول : الجانب النظري

كما إن التطور الذي شهده قطاع البنوك في شتي الميادين كاستخدام وسائل الاعلام الآلي المتقدمة، دفع إلى زيادة وتنوع الخدمات التي تقدمها هذه البنوك كما أدي إلى تعقيد العمليات البنكية التي تقوم بها، الأمر الذي مكنها من تحقيق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة، لكون البنوك حاليا تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية وإن التحكم في كل هذه المتغيرات صعب إن لم يكن مستحيلاً. خاصة وأنها تعمل في سوق يتسم بشدة المنافسة، ولكي يتم السيطرة على هذا التطور والمخاطر التي تنشيء عنه أصبح ضروريا مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل المصرفي ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية التي تسببها هذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يحقق أهداف البنك ونجاحها وازدهارها.

ونظرًا لخصوصية المصارف عن غيرها من الشركات، فإنها تتميز بأسلوب حوكمة خاص بها، ولقد تعددت تعاريف تعريفات الحوكمة المصرفية، ومنها:

يمكن تعريفها على: "أنها مجموعة من الإجراءات والأساليب الخاصة التي توضح آلية تسيير مجلس الإدارة والمديريين التنفيذيين لمختلف نشاطات المصرف وشؤونه (تحديد الأهداف الاستراتيجية للمصرف ومتابعة سير العمليات اليومية للبنك والتأكد من سير أنشطة البنك تبعًا للوائح والقوانين والقيام بمسئولياته تجاه أصحاب المصلحة بصورة كاملة) (سليمان، ٢٠١٨).

كما أن الحوكمة في المصرف تعني: "مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية حقوق المودعين والمساهمين والاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية" (سليمان، ٢٠١٩).

وستعرض الباحثان أهم مبادئ الحوكمة الرقمية المصرفية ودورها في تحسين أداء الجهاز المصرفي المصري فيما يلي:

أولاً: أهم أهداف الحوكمة الرقمية المصرفية:

يمثل الشكل التالي أهم أهداف الحوكمة الرقمية المصرفية المصدر (عبدالرحمان، ٢٠٢٢)

ثانياً: أطراف الحوكمة الرقمية المصرفية في الجهات التالية:

١- **المساهمون**: وهم يقومون بتقديم رأس المال من خلال ملكيتهم للأسهم في المصرف مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثمارتهم بالإضافة إلى تعظيم قيمة الشركة على المدي البعيد، وهم من يملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم (الشيخ، ٢٠١٢).

٢- **مجلس الإدارة:** ويترأسه رئيس يتم انتخابه من قبل أعضاء المجلس وهم الذين يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المصرف، ويرسمون السياسات العامة وآلية المحافظة على حقوق المساهمين والرقابة على ادائهم (أبو موسي، ٢٠١٨).

ومما تقدم يتبين لنا أن هؤلاء الأطراف يتأثرون بالتطبيق الصحيح للحوكمة والذي ينعكس على نجاح أو فشل المصرف، فإذا كان هناك تطبيق سليمان قبل مجلس الإدارة فإن أصحاب المصالح من عملاء وموظفين، سوف يستفيدون من تطبيق الحوكمة التي تحقق العدالة على مختلف النواحي.

ثالثاً: ركائز الحوكمة المصرفية:

وإن أهم الركائز التي تناولها الباحثون والمحللون هي ثلاثة ركائز فقط ولكن هناك من حددها في ستة ركائز أساسية وذلك بإضافة ثلاثة ركائز أخري هي: الكفاءات، والمهارات، والتشريعات، والقوانين بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي، كما أدرج أدناه (طالب والمشهداني، ٢٠٢١):

١- **السلوك الأخلاقي:** إن هذا المرتكز يشير إلى البنية الأخلاقية والقيم الخاصة التي يتم تعميمها على المصارف، والتي تحدد النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح لحل المشكلات، والتي تمنع التربح الوظيفي أي الرشوة وتعارض المصالح وتسريب بيانات العملاء، ويعد هذا المرتكز غاية في الأهمية في بناء إطار الحوكمة المؤسسية لكونها تتعامل مع الجانب المضيء في الإنسان كما أنها تغطي احتمالات التحايل على الأعراف والتقاليد المهنية والاجتماعية.

٢- **الرقابة والمساءلة:** إذ يتحتم وضع إطار فعال للتقارير المالية حتى تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف بشرط أن يتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح وأن يوفر المعلومات المناسبة، ومن الجدير بالذكر أن الرقابة ليست فقط الرقابة الداخلية (النظم والقوانين) وليست فقط الخارجية (المراجعين الخارجيين) بل هناك أطرف تسهم بشكل أساسي في عملية الرقابة ومنها (البنك المركزي والغرف التجارية والبورصة وهيئة سوق المال).

٣- إدارة المخاطر: وإن تطور النظام المصرفي في بداية الثمانينات أدي إلى تعرض البنوك إلى درجات عالية من المخاطر الأمر الذي استوجب تشكيل إدارة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تعد من أهم ركائز الحوكمة المصرفية، كما أن تقليل المخاطر يعتبر من أهم أهداف الحوكمة.

رابعاً: الأطراف الداعمة الحوكمة الرقمية المصرفية:

ومما يدعم الحوكمة الرقمية المصرفية (بريش، ٢٠١٦) ما يلي:

١- **وضع أهداف استراتيجية ومجموعة القيم التي تكون معلومة لجميع العاملين في المصرف:** إذ لا يمكن لأي مصرف أن يقوم بإدارة أنشطته وعملياته بدون أن يكون له أهدافًا استراتيجية يرغب في بلوغها، ومجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع استراتيجيات الأزمة لإدارة أنشطة البنك، إضافة إل تطوير المبادئ التي يتبعها والتي تضع حدًا للفساد المالي والإداري ومنع تطبيق السياسات التي تؤدي إلى إضعاف كفاءة الحوكمة.

٢- **ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة:** يجب أن يكون أعضاء مجلس إدارة المصرف ذو كفاءة عالية ومطلعين على دورهم في عملية الحوكمة وعدم تأثرهم بأية عوامل داخلية أو خارجية، فيجب عليهم متابعة أداء المصرف وتحديد أوجه الخلل والقصور وبالتالي قدرته على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب.

٣- **ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة المصرف:** ولتحقيق هذا التوافق يجب على مجلس الإدارة أن يصادق على الإمكانات الخاصة بأعضائه وغيرهم من المسؤولين لبذل أقصى جهد لصالح المصرف، مع وجوب ضم نظم الأجور في إطار السياسة العامة للمصرف وتجنب ربط الحوافز بحجم المخاطر التي يتحملها.

٤- **وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤوليات في المصرف:** من مسؤوليات مجلس الإدارة تحديد مسؤوليات المجلس في حد ذاته وللإدارة العليا أن تقوم بتحديد مختلف مسؤوليات الموظفين وفقا لتدرجهم الوظيفي.

وإن نجاح الحوكمة في البنوك يرتبط بشكل كبير بالبنك المركزي ودوره الإشرافي والرقابي من جهة وعلى البنوك المعنية من جهة أخرى ولهذا السبب فإن البنك المركزي يلعب دورًا أساسيًا في تعزيز الحوكمة الجديدة في المصارف.

خامساً: المخاطر المصرفية ودور الحوكمة في مواجهتها. شهد القطاع المصرفي تغيرات هائلة والتي حدثت إثر التقدم والابتكارات المالية وتحرير سوق المال. مما نتج عنه زيادة المنافسة بين المصارف

والمؤسسات المالية وارتفاع المخاطر التي تهدد العمليات المالية والمصرفية. ومع زيادة هذه المخاطر تعددها، كان لزامًا على المؤسسات المالية والمصرفية الالتفات نحو إدارة المخاطر من خلال ابتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة للتقليل منها، والتحكم فيها أو التحوط منها.

ونظرًا لأهمية إدارة المخاطر المصرفية وتطبيقاتها ودورها الفعال في تقليل المخاطر التي تواجه النظام المالي والبنكي، وضعت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي في اتفاقيتها الثانية سنة ٢٠٠٤ ثلاث قواعد أساسية كأسس دولية للعمل المصرفي، وهي (الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، والمراجعة الرقابية لرأس المال، وضبط وتنظيم السوق)، وإن الغرض من وضع هذه القواعد هو زيادة متانة وسلامة النظام المالي. ومع حدوث أزمة الرهن العقاري التي حدثت عام ٢٠٠٨، ظهرت بعض جوانب الخلل في هذه الاتفاقية، مما دعي بأعضاء لجنة بازل لإصدار اتفاقية بازل الثالثة والتي ساعدت في رفع الحد الأدنى لكفاية رأس المال لزيادة احتياطيات البنوك ورفع رأس مالها وبالتالي تقليص معدلات الوقوع في أزمات مالية مستقبلية.

وتعد المخاطرة المصرفية متلازمة مع جميع عمليات المصارف ونشاطاتها سواء كانت هذه العمليات طويلة أو قصيرة الأجل وأن هذه المخاطر قد تؤثر على تحقيق أهداف المصرف واستمراريته، وأن الخطر البنكي مهما كان هينا، إن لم يسيطر عليه البنك قد يسبب الإفلاس، وقد يصل إلى مرحلة انتقال الاختلال إلى كل مؤسسات الساحة البنكية، وهذا ما يسمي بخطر النظام، والذي يُعرف بأنه ظاهرة عدم القدرة على الوفاء عامة، وتشمل كافة البنوك والمؤسسات (هندي، بدون سنة نشر)، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

١- المخاطر المالية:

أ- خطر الإئتمان (الإقراض): تعد خسائر الإئتمان أمر وارد الحدوث كنتيجة لعملية الإقراض، وأن كل مصرف يتحمل درجة من الخطر في منحه الإئتمان، وأن هذا الخطر يعني تخلف العميل عن الدفع أو عجزه عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، فهو ذلك المتغير الأساسي والمؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية التي تنتج عن عدم السداد أو تأجيل السداد، فكلما استحوذ المصرف على أحد الأصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقرض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده حسب المواعيد المحددة، وإن مخاطر الإئتمان موجودة في نشاطات المصرف سواء كانت داخل الميزانية أو خارجها (بلعزوز وآخرون، ٢٠٢٢).

ب- خطر انعدام السيولة: وهو خطر الندرة في الموارد المالية لدي المصرف بحيث يمكن أن يقع المصرف في أزمة نقص في الموارد المالية مما ينتج عنه عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة ويحدث ذلك لعدة أسباب منها اتباع المصرف لسياسة ائتمانية غير عقلانية تؤدي إلى عدم توافق زمني بين آجال الاستحقاق للقروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدي البنك بالإضافة إلى مساهمة بعض العوامل الخارجية كالركود الاقتصادي والأزمات في سوق المال، وأن هذا الخطر يتحقق بمجرد نقص السيولة في المصرف ولا يشترط أن يكون في حالة انعدام تام لها (Pirre-Charles, 2020).

جـ- خطر سعر الفائدة: هو الخطر المحتمل الحالي أو المستقبلي المؤثر سلبًا على إيرادات المصرف ورأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديدًا كبيرًا لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى المصرف، ويعد هذا الخطر ثاني أهم صنف من الأخطار بعد خطر القرض بالنسبة لعدد كبير من المصارف، إذ يقع نتيجة الحركات الحاصلة في أسعار الفائدة، والتي تنقص من هوامش الفائدة (أي الفوائد المدينة أقل من الفوائد الدائنة) كما تخفض قيمة الأصول أو الأدوات المالية في الميزانية وخارجها (عياش، ٢٠٢٢).

د- خطر سعر الصرف: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله نتيجة للتغيرات في حركة سعر الصرف، وينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على المصرف وعلى المستثمرين على سواء (بلجوز وبوقرة، بدو سنة نشر).

هـ- مخاطره المتعلق بالمصرف (عياش، ٢٠٢٢):

١- مخاطر الإئتمان بالعملة الصعبة.

٢- مخاطر السعر (التغير المحتمل في أسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها).

٣- مخاطر السيولة: وهنا الخطورة تكمن في صعوبة بيعها من أجل الحصول على عملات مطلوبة مما يساوي إقرض هذه العملات في السوق إذا توفرت.
٤- خطر عدم فهم المتعاملين للدور المسموح لهم داخل البنك وتطوير الاستثمارات بالعملات الأجنبية.
و- مخاطر متعلقة بالعميل: إن خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وبالإضافة إلى تقلب قيمة العملات التي تم من خلالها تقديم القروض الأمر الذي يؤثر سلبًا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول موعد التسديد، وهنا نجد أن العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر.
ك- مخاطر السوق: ويقصد به الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالية (أسعار الأصول ومعدلات الفائدة)، كما يتجلي خطر السوق في انحرافات غير ملائمة للقيم السوقية والمتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف أو قيم مختلف الأصول، ولهذا يعتبر هذا الخطر أوسع من خطر الصرف (الربيعي وراضي، ٢٠٢٢).

ثانيا: المخاطر غير المالية:

وهي لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك أو بالخدمات البنكية التي يقدمها، وتقسم إلي:
١- المخاطر العملية: وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية وتؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، وهذه المخاطر العملية لا يمكن حصرها إذ تختلف صورها وأنواعها باختلاف أجهزة المصرف وتنظيمه، وتتسع باتساع حجم المصرف إلى فروع كثيرة لكنها تصب في كونها تتعلق بالعمل اليومي للمصرف، والمخاطر اليومية التي تواجهه أثناء تعاملاته مع العملاء والأخطاء التي قد يقع فيها مستخدميه (عياش، ٢٠٢٢).
٢- المخاطر الاستراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يكون لها تأثير على إيرادات المصرف وعلى رأس ماله بسبب اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب الملائم مع التغيرات في القطاع المصرفي، ويتحمل مجلس إدارة المصرف المسؤولية الكاملة عن هذه المخاطر بالإضافة إلى إدارة المصرف العليا التي تتجلي مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة للمصرف، إذ أن السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيركز عليها المصف في المدي القصير والطويل (Lamarque, 2020).
٣- مخاطر السمعة: التي تنشأ بسبب شيوع رأي عام سلبي تجاه المصرف إثر العديد من الأسباب كعدم تلبية طلبات السحب المقدمة من أصحاب الحسابات الجارية، وعدم تقديمه للخدمات الإلكترونية بمعايير سرية وأمان كافيين، أو إرتباط المصرف بعمليات مشبوهة كغسيل الأموال (عياش، ٢٠٢٢).
٤- مخاطر قانونية: وهي الناتجة عن مخالفات إدارات المصارف للتشريعات والتعليمات الصادرة عن السلطة التنفيذية (المصرف المركزي) والتي تنظم إجراءات مزاولة مهنة الصرافة أو عمليات التحويل الخارجي أو الإخلال بنسب كفاية رأس المال (الحدود الدنيا لكفاية رأس المال) أو يكون الإخلال بنسبة السيولة والتوظيف، وينتج عنها عقوبات قد تصل إلى حد وضع المصرف تحت الحراسة القضائية والمطالبة بالتصفية، لكن لجنة بازل القانونية للرقابة البنكية اعتبرت أن المخاطر القانونية تمثل جزء من المخاطر العملية (خان وأحمد، ٢٠١٩).
٥- مخاطر التزوير والتزييف والجرائم: وهي المخاطر التي يواجهها المصرف من قبل الموظفين والعملاء والمدراء والتي من شأنها أن تضعف المركز المالي للمصرف، كما تعتبر الاختلاسات النقدية من أكثر نماذج الاختلاس شيوعًا بين الموظفين، أما خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو الأوراق المالية القابلة للتداول كخطابات الضمان (الربيعي وراضي، ٢٠١٩).

ثالثا: استراتيجيات إدارة المخاطر:

إن وضع الاستراتيجيات تعتبر إحدى التقنيات التي تُمكن إدارة المصرف للحد أو التقليل من الآثار السلبية للمخاطر والتي يمكن أن تتعرض لها المصارف (هشام، ٢٠١٦):
١- استراتيجية تجنب المخاطرة: وتتمثل من خلال التجنب الكلي لنوع من المخاطر من خلال التخلي عن أداء بعض العمليات أو الأنشطة التي تُحدث هذا الخطر.

٢- استراتيجية تحديد المخاطرة: تتمثل في تقبل المخاطرة لكن مع تثبيت حدود لها لا يمكن تجاوزها من طرف المصـــرف وتوضـــع هذه الاســـتراتيجية في الحالات التي تكون آثار المخاطر فيها قليلة وكلفة معالجتها عالية.

٣- استراتيجية نقل المخاطرة: وتوضع هذه الاستراتيجية عندما يتعرض البنك إلى مخاطر معينة لكنه لا يرغب بالإبقاء عليها فيمكنه نقل تلك المخاطرة كليا أو جزئيا إلى طرف آخر كاستخدام تقنية التوريق لنقل خطر الإئتمان.

٤- استراتيجية التنويع: وتتمثل في عملية تنويع مصادر التمويل والاستثمارات لتقليل المخاطر.

وللتمكن من تنفيذ عملية إدارة المخاطر بالصـــورة الفعالة والصـــحيحة، لابد من تحديد الخطوات العملية المتبعة لذلك وتســـمي هذه الخطوات الإطار العام لإدارة المخاطر ويمكن تحديدها بما يأتي (البجيرمي، ٢٠٢١):

أ- تحديد المخاطر: والمقصـود هنا بتحديد المخاطر وبشـكل واضـح وبالأخص المرتبطة بالأنشـطة داخل المصرف.

ب- تقييم المخاطر: أي ترتيبها حســـب الأولويات اعتمادًا على معايير محددة كالحجم والنطاق واحتمال حدوثها وغيرها.

ت- الاستجابة للمخاطر: أي يتم الاستجابة لجميع أنواع المخاطر بواسطة وضع إجراءات وقائية مناسبة للحد من هذه المخاطر.

ث- التوثيق: ويتم من خلال توثيق الخطوات السابقة أولاً ومن ثم رفع تقارير بها.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة ومراجعة الادبيات

بحثت دراسات عديدة في العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات، وجودة المعلومات المحاسبية، ونوجز بما يلي أهم تلك الدراسات والنتائج التي توصلت إليها:

<u>الدراسات الأجنبية:</u>

تناولت دراســـة " Goodwin and Seow (٢٠٠٢) تأثير آليات حوكمة الشـــركات على جودة التقارير المالية والتدقيق من وجهة نظر المدققين والمدراء في سنغافورة."

" The Influence of corporate governance mechanisms on the quality of financial reporting and auditing: Perceptions of auditors and directors in Singapore" حيث قام الباحثان بدراســـة تأثير آليات الحوكمة الســـتة على جودة التقارير المالية ومراجعتها، قوة لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية لدى العميل، قوة السـلوك الأخلاقي للشـركة، تغيير شـريك المراجعة، قيام المراجع بتقديم خدمات المراجعة الداخلية للعميل، وقيام المراجع بمراجعة جميع شـركات العميل ، حيث أكدت الدراســة على التأثير المهم لدور المراجعة الداخلية وتنفيذ مجلس الإدارة لمدونة سـلوك قوية على جودة التقارير المالية.

بينما تناولت دراسة (٢٠٠٤) Arun and Turnerحوكمة البنوك في الاقتصاديات النامية، مفاهيم وقضايا."

"Corporate Governance of Banks in Developing Economies, Concepts & Issues" قيمت الدراسـة تجربة الحوكمة في بنوك الاقتصـاديات النامية، وتوصـلت إلى أن الإصـلاحات المرافقة لنظام حوكمة الشـركات تعتبر ركنا هاما في تنمية قطاع المصـارف في الدول النامية، و السـماح للبنوك الأجنبية بمنافسة البنوك المحلية يسهم بدعم حوكمة قطاع المصارف في تلك الاقتصاديات.

وعرضـت دراسـة (٢٠٠٨) Hussaeiny and Al-Nodelالتقرير الإلكتروني للحوكمة فيالشـركات المدرجة بســـوق المال الســـعودي." Corporate governance online reporting by Saudi listed companies". حيث بحثت الورقة في مدى قيام الشـــركات المدرجة بســـوق المال الســـعودي بالإبلاغ عن ممارسات الحوكمة الخاصـة بها إلكترونيا وذلك في ضـوء التوجيه الصـادر عن هيئة سـوق المال. وتوصـل الباحثان الى أن غالبية الشـركات المدرجة تعلن من خلال مواقعها الإلكترونية عن بعض المعلومات حول ممارسـتها للحوكمة لأصـحاب العلاقة، وتفاوتت درجة الإعلان بين الشـركات حسـب القطاعات التي تنتمي إليها، وكان قطاع المصـــارف في أعلى مســـتوى من الإعلان الإلكتروني عن

ممارسات الحوكمة، مقارنة بالقطاعات الأخرى. واستنتجت الدراسة أن شركات الصناعة، أقل الشركات إعلانا عن ممارسات الحوكمة الخاصة في مواقعها الإلكترونية.

وعرضت دراسة . (٢٠٠٩) Madhani , P.M القيمة المضافة من خلال الحوكمة الجيدة في قطاع الشركات: دور الإفصاح والشفافية." Value Addition through Good Governance in Corporate Sector: Role of Disclosure and Transparency". تناول البحث دور حوكمة الشركات في خلق قيمة مضافة للشركات، وسلط الضوء على دور الشفافية والإفصاح في توفير حوكمة جيدة تضمن تلك الإضافة، وبين أن تطبيق ممارسات حوكمة سليمة أصبح ضرورة لدعم تنافسية الشركات،كما توصل إلى نتيجة مفادها؛ أن أي ممارسة جيدة للحوكمة، يجب أن تعتمد بشكل أساسي على تعزيز الشفافية والإفصاح، وهو ما أظهرته معظم الدراسات الاستقصائية والاستكشافية.

وتناولت دراسة " (٢٠١٥) Abduh and Al Ageely أثر الحوكمة على إفصاح البنوكالإسلامية عن المسؤولية الاجتماعية أدلة من دول مجلس التعاون الخليجي ".

The impact of Corporate Governance on CSR disclosure in Islamic banks: " empirical evidence from GCC countries". حيث الباحثان درسا تأثير الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الصناعة المصرفية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتم تحليل البيانات السنوية ل ١٢بنك إسلامي من الفترة ٢١١٢إلى ٢١١١، واستخدم نموذج الآثار العشوائية لتحليل الانحدار، لتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في العينة. وأظهرت النتائج تاثيركبير لاستقلال مجلس الإدارة وحجم الشركة تجاه مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الدراسات العربية:

تناولت دراسة خليل ٢٠١٨دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية" حيث اختبرت الدراسة العلاقة بين تطبيق تعليمات الحوكمة في جمهورية مصر العربية وجودة المعلومات المحاسبية، وأثر ذلك على تداولات سوق الأسهم، وخلصت الدراسة إلى عديد من النتائج كان من أهمها: ان تطبيق مبادئ الحوكمة حقق فوائد ومزايا عديدة للشركات المساهمة وأوصت الدراسة بضرورة سن قوانين اضافية تضمن تطبيق الحوكمة في كل الوحدات الاقتصادية

بينما تناولت دراسة أبو زر ٢٠١٢استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي. حيث هدفت الدراسة لتقديم استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإفصاح وتوصلت الى مجموعة نتائج كان من أهمها:

- وجود انسجام بين المتطلبات القانونية لعمل المؤسسات المصرفية الأردنية ومتطلبات مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية.
- ضعف إدراك أفراد عينة الدراسة لمقومات نظام الحاكمية المؤسسية.
- قصور في التقارير السنوية للمصارف تمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية، وعدم وجود تعليمات ملزمة بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان خاصة في القطاع المصرفي.

تناولت دراسة المعتاز ٢٠١٢تقويم استجابة الشركات المساهمة بالإفصاح عن متطلبات لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية ."

هدفت الدراسة للتعرف على مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن ما ورد في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالي بتاريخ ٢١/١١/١٤٢٢هـ، وتوصلت إلى وجود تفاوت كبير في الإفصاح بين تلك الشركات ، حيث التزمت بعض الشركات بمتطلبات الهيئة التزاماً كبيراً بينما كان التزام كثير من الشركات بمتطلبات الإفصاح ضعيفا أو معدوما ، مع ملاحظة أن الإفصاح عن ممارسات الحوكمة في الشركات المسجلة بالسوق عموماً يحتاج الى مزيد من الجهد والمتابعة من قبل الجهات الرقابية.

عرضت دراسة القرني ٢٠١٢مسببات عدم إفصاح الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات: دراسة ميدانية."حددت هذه الدراسة أسباب عدم التزام الشركات

المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي بالإفصاح وفقاً لمتطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس إدارة هيئة سوق المال وتوصلت إلى عديد من الأسباب من أهمها: حداثة اللائحة وعدم نصها على أي عقوبة في حالة عدم الالتزام بالإفصاح وفقا للمتطلبات المعلنة، الأمر الذي شجع بعض الشركات على عدم الالتزام بتلك اللائحة.

وعرضت دراسة بينو و تومار ٢٠١٢الحاكمية المؤسسية وأداء المصارف الأردنية " درست تأثير الحاكمية المؤسسية (هيكل ملكية الأسهم وطبيعة أعضاء مجلس الادارة وعددهم) على أداء ١٤مصرفا أردنيا للفترة الواقعة بين الأعوام ٢١١٢-١٢٢٢.واستخدم تحليل الانحدار لدراسة العلاقة بين المتغيرات، ومن أهم النتائج: وجود علاقة ايجابية بين هيكل ملكية الأسهم في الشركات وطبيعة أعضاء مجلس الادارة فيها بينما لم ترصد الدراسة وجود أية علاقة بين عدد أعضاء مجلس الادارة وأداء تلك المصارف

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

١- مجتمع وعينة البحث: لكي تكون نتائج البحث أقرب إلى الدقة مع إمكانية أكبر لاستقرائها وتعميمها فقد تم إختيار مجتمع دراسة ليشمل المديرين الماليين في المصارف المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية والبالغ عددها (٣٩) مصرفًا، فقد وضع الباحثان مجموعة من الشروط الواجب توفرها في المصرف لاختياره ضمن مجتمع البحث كما يأتي:

١- أن يكون المصرف مدرجًا في سوق مصر للأوراق المالية.

٢- أن يكون المصرف مفصحًا عن القوائم المالية لسنة ٢٠٢٠

٣- أن يكون المصرف مفصحًا عن عدد الفروع والمعلومات الأخرى.

وبعد تطبيق الشروط أعلاه على المصارف المصرية تم استبعاد (٣٧) مصارف، ليكون عدد المصارف المتبقية مصرفين هما(بنك الاهلي وبنك مصر)، وقام الباحثان بحساب عدد المديرين الماليين في هذه المصارف من خلال الزيارات الشخصية وقام بمقابلة مجموعة منهم في الفترة (من٧ إلي ١١) من شهر أكتوبر ٢٠٢١ وكذلك من خلال الاتصال الهاتفي والمواقع الرسمية وقد بلغ عدد المديرين الماليين في هذين المصرفين بفروعهما في جميع أنحاء البلاد (٤١٧) مديرًا ماليًا وهذا العدد يمثل مفردات مجتمع البحث، واعتمد الباحثان على قانون العينة الإحصائية لتحديد حجم عينة البحث الواجب سحبها في مجتمع البحث وهي (٣٨٤) مفردة، وقام الباحثان بتوزيع (٤٠٠) استمارة استبيان على المديرين الماليين العاملين في المصرفين، وتم توزيع الاستمارات من خلال المقابلات الشخصية وتم استرداد (٣٩٠) استمارة استبيان صالحة وجاهزة للتحليل الإحصائي وبنسبة استجابة بلغت (٩٧٪) وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي. ويوضح الجدول رقم (١) عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة من أفراد عينة البحث.

الجدول رقم (١): عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة من أفراد عينة البحث

البيان	الاجمالي
عدد الاستمارات الموزعة	٤٠٠
عدد الاستمارات المستلمة الصالحة للتحليل	٣٩٠
نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل	٩٧٪

٢- قياس المتغيرات:

تضمن البحث متغيرين رئيسين هما الحوكمة الرقمية المصرفية كمتغير مستقل، والأداء المالي كمتغير تابع، وقد تم قياس المتغير الأول المستقل الخاص بالحوكمة الرقمية المصرفية وأبعادها من خلال أسلوب استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة ومجتمع البحث (المتمثلة بالمديرين الماليين في االمصرفين) وذلك بالاتفاق مع الدراسات ((Abu musa, 2019 ،Salle, 2014))، (زيود وآخرون، ٢٠١٩)، (Al hila, et al., 2019).

في حين تم قياس المتغير الثاني التابع الخاص بالأداء المالي وأبعاده من خلال نفس استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة ومجتمع البحث وذلك بالاتفاق مع دراسة (عيسي، ٢٠١٨)، (علي والجوهر، ٢٠١٧).

٣- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

قام الباحثان بإجراء اختبار الصدق والثبات لاستمارة الاستبيان، وذلك على النحو الآتي:

أولا: صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة هو أن يقيس الاختبار فعلا ما يفترض أن يقيسه، ولقد قام الباحثان بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال احتساب الصدق الذاتي وذلك بإيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient). كما هو موضح في الجدول (٢).

ثانيا: ثبات الاستبانة:

ويقصد بثبات الاستبانة أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، وقد تحقق الباحثان من ثبات عبارات استمارة الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ، إذ تتراوح قيمته ما بين (صفر – ١) وأن القيمة المقبولة إحصائيًا لمعامل ألفا (٦٠٪) فأكثر ليكون المقياس جيدًا وقام الباحثان باحتساب قيمة معامل ألفا لكل العبارات، كما هو موضح في جدول (٢) الآتي:

الجدول رقم (٢): قيمة معامل ألفا كرونباخ

عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
٣٠	٠,٩٤٠	٠,٩٦٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول (٢) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي ٠,٩٤٠ وتعد هذه القيمة مقبولة بالشكل الذي يعكس توافر الاعتمادية، والثقة بمتغيرات البحث، وتؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

جدول رقم (٣) نتائج اختبار الثبات لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الأبعاد	معامل الثبات (ALPHA)	معامل الصدق
مبادئ الحوكمة الرقمية المصرفية	ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة	٠,٧٠١	٠,٨٣٧
	حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	٠,٧٥١	٠,٨٦٦
	دور أصحاب المصالح	٠,٧٥٨	٠,٨٧٠
	المعاملة العادلة والمتساوية بين الجميع	٠,٧٩٠	٠,٨٨٨
	الإفصاح والشفافية	٠,٧٠٣	٠,٨٣٨
	مسؤليات مجلس الإدارة	٠,٨٠٠	٠,٨٩٤
تحسين الأداء المالي للمصرفين		٠,٨٨٣	٠,٩٣٩

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

وباستعراض الجدول السابق يتضح أن قيم معاملي الصدق والثبات مقبولة لجميع الأسئلة بالنسبة لقوائم الاستقصاء، حيث أنه كلما اقتربت قيمة ألفا كرونباخ من الواحد الصحيح كان المقياس أكثر ثباتاً، ولقد أوضح الجدول أن قيم معامل الثبات تتراوح بين (٠,٧٠١: ٠,٨٨٣)، كما أن قيم معامل الصدق تتراوح بين (٠,٨٣٧: ٠,٩٣٩)، وهو ما يشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.

٤- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

أولاً: الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تشمل مفردات الاستجابة داخل العينة ذكور٢٨٨ بنسبة (٧٢٪)، و١١٢ إناث بنسبة (٢٨٪)، وحصلت فئة العمر أقل من ٣٠ سنة علي ٨٥ مفردة بنسبة (٢١,٢٥٪) بينما حصلت فئة العمر من ٣٠ سنه إلى أقل من ٤٠ سنه على ١٥٠ مفردة بنسبة (٣٧,٥٪)، وفئة العمر من ٤٠ سنه إلى أقل من ٥٠ سنه حصلت على ٩٥ بنسبة (٢٣,٥٪) بينما حصلت فئة العمر من ٥٠ سنة فأكثر على ٧٠ مفردة بنسبة (١٧,٥٪)، ولم يحصل مستوي التعليم المتوسط على أي مفردة بينما حصل مستوي مؤهل تعليم ثانوي على ٣٢ مفردة بنسبة (٨٪)، وحصل مستوي التعليم الدبلوم على ١٦٨ مفردة بنسبة (٤٢٪) ، بينما حصل مستوي التعليم بكالوريوس/ ليسانس على ٢٠٠ مفردة بنسبة (٥٠٪) في حين لم يحصل مستوي التعليم ماجستي/ دكتوراة على أي مفردات ، وحصلت سنوات الخبرة أقل من ٥ سنوات على ٥٠ مفردة بنسبة (١٢,٥٪)، بينما حصل مستوي الخبرة من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات على ٧٠ مفردة بنسبة (١٧,٥٪)، ومستوي الخبرة من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة حصل على ٢٨ بنسبة (٧٪)، و مستوي الخبرة من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة على ٤٢ مفردة بنسبة (١٠,٥٪) بينما حصل مستوي الخبرة ٢٠ سنة فأكثر على ٢١٠ مفردة بنسبة (٥٢,٥٪)، وحصل المسمي الوظيفي مدير على ٦

مفردات بنسبة (١,٥٪)، بينما حصل المسمي الوظيفي مدقق على ٩ مفردات بنسبة (٢,٢٥٪)، و المسمي الوظيفي رئيس قسم حصل على ٢٣ مفردة بنسبة (٤,٧٥٪)، و المسمي الوظيفي محاسب على ٢٥١ مفردة بنسبة (٦٢,٧٥٪) بينما حصل المسمي الوظيفي إداري ٢٠على ١٠٥ مفردة بنسبة (٢٦,٢٥٪).

الخصائص الديموغرافية لعينة البحث

الخصائص الديموغرافية	العدد	النسبة المئوية	الخصائص الديموغرافية
النوع	ذكر	٢٨٨	٧٢٪
	أنثي	١١٢	٢٨٪
السن	أقل من ٣٠	٨٥	٢١,٢٥٪
	من ٣٠ إلي أقل من ٤٠	١٥٠	٣٧,٥٪
	من ٤٠ إلي أقل من ٥٠	٩٥	٢٣,٥ %
	من ٥٠ فأكثر	٧٠	١٧,٥٪
الحالة التعليمية	تعليم متوسط	٠	٠٪
	ثانوي	٣٢	٨٪
	دبلوم	١٦٨	٤٢٪
	بكالوريوس / ليسانس	٢٠٠	٥٠٪
	ماجستير / دكتوراه	٠	٠٪
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٥٠	١٢,٥٪
	من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات	٧٠	١٧,٥٪
	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	٢٨	٧٪
	من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة	٤٢	١٠,٥٪
	من ٢٠ سنة فأكثر	٢١٠	٥٢,٥٪
المسمي الوظيفي	مدير	٦	١,٥٪
	مدقق	٩	٢,٢٥٪
	رئيس قسم	٢٣	٤,٧٥٪
	محاسب	٢٥١	٦٢,٧٥٪
	إداري	١٠٥	٢٦,٢٥٪
	مدير عام	٦	١,٥٪

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ثانياً: التحليل الوصفي للبيانات:

في ضوء التحليل الوصفي لبيانات الدراسة، يمكن توضيح الأهمية النسبية لمتغيرات وأبعاد الدراسة، هذا إلى جانب العبارات التي تمثل كل متغير وكل بعد، وذلك في ضوء مجموعة من أساليب التحليل الوصفي كما يلي:

أ- التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في متغيرين وهما مبادئ الحوكمة الرقمية المصرفية (المتغير المستقل) والذي يتضمن ستة أبعاد وهى (ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة، حماية حقوق المساهمين والمستثمرين، دور أصحاب المصالح، المعاملة العادلة والمتساوية بين الجميع، الإفصاح والشفافية، مسؤليات مجلس الإدارة)، و المتغير التابع وهو تحسين الأداء المالي للمصرفين ويمكن تلخيص نتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات والأبعاد في الجدول التالي:

جدول رقم (٤) التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة

المتغيرات	الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مبادئ الحوكمة المصرفية	ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة	٣,٧٦	١,١١٩
	حماية حقوق المساهمين والمستثمرين	٣,٤٤	١,٠٩٦
	دور أصحاب المصالح	٣,٩٦	١,٠٤٢
	المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين	٣,٨٧	٠,٦٧٧
	الإفصاح والشفافية	٣,٩٠	٠,٧٨٤
	مسؤليات مجلس الإدارة	٣,٧٦	٠,٦٧٣
الوسط الحسابي العام لمبادئ الحوكمة المصرفية		٣,٦٢	٠,٦٣٣
الوسط الحسابي العام لتحسين الأداء المالي للمصرفين		٣,٨٧	٠,٥٤٠

المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- تميل عينة الدراسة وفقاً للوسط الحسابي العام لمبادئ الحوكمة المصرفية، وذلك بوسط حسابي قدره (٣,٦٢)، وجاء في الترتيب الأول البعد الخاص بدور أصحاب المصالح وذلك بوسط حسابي قدره (٣,٩٦). مما يعني ميل أغلب المستجيبين إلى إقرارهم ببعد دور أصحاب المصلحة يليه الإفصاح والشفافية، وذلك بوسط حسابي قدره (٣,٩٠)، حيث يوجد إدراك من جانب مفردات العينة حول الإفصاح والشفافية، يليه المعاملة العادلة والمتساوية بين الجميع وذلك بقيمة قدرها (٣,٨٧). مما يعنى وجود إدراك لدى أغلب مفردات العينة فيما يتعلق المعاملة العادلة والمتساوية بين الجميع.
- تميل عينة الدراسة وفقاً للوسط الحسابي العام لتحسين الأداء المالي للمصرفين، حيث يوجد إدراك من جانب مفردات العينة حول الوسط الحسابي العام لتحسين الأداء المالي للمصرفين وذلك بقيمة قدرها (٣,٨٧).

ب-التحليل الوصفي لعبارات قياس متغيرات الدراسة:

يسعى الباحثان من خلال هذا التحليل إلى اختبار مدى ملائمة البيانات إلى التوزيع الطبيعي وذلك تمهيداً لإجراء اختبار فروض الدراسة، ويمكن توضيح هذه النتائج من خلال الجدول التالي:

أولاً: العبارات الخاصة بالمتغير الأول (مبادئ الحوكمة الرقمية المصرفية الرقمية)

جدول رقم (٥) التحليل الوصفي لعبارات قياس المتغيرات (ن=٤٠٠)

مبادئ الحوكمة الرقمية المصرفية	بنود القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	أقل درجة	أعلي درجة	الرتبة
١	يتميز نظام الحوكمة الرقمية المصرفية بمصر بالفاعلية	٤,١٦٢	١,٠٩٢	١,١٩٤	١	٥	٢
٢	الحوكمة الرقمية المصرفية هي أفضل الأنظمة للرقابة على المال العام	٣,٣٧٢	١,٤٤٠	٢,٠٧٤	١	٥	١٢
٣	يتم تحديث نظام الحوكمة الرقمية المصرفية بشكل دوري	٣,٥٦٧	١,٢٨٢	١,٦٤٥	١	٥	٨
٤	يؤدي نظام الحوكمة الرقمية المصرفية إلى تحقيق ميزات خصخصة المال العام	٣,٥٢٢	١,٣٢٢	١,٧٤٩	١	٥	٩
٥	تتأثر نظم الحوكمة الرقمية المصرفية بتداعيات العولمة	٣,٢٤٢	١,٣٩٧	١,٩٥٤	١	٥	١٣
٦	تتأثر نظم الحوكمة الرقمية المصرفية بتداعيات الخصخصة	٣,٨٦٠	١,١٢١	١,٤٨٦	١	٥	٥
٧	تعمل نظم الحوكمة على تطوير هيكلة السياسات المالية العامة	٣,٠٦٢	١,١٠٩	١,٢٣٢	١	٥	١٤
٨	تعمل نظم الحوكمة على محاربة الفساد الداخلي داخل المصرف	٣,٠٣٢	١,٢٤٥	١,٥٥٠	١	٥	١٥
٩	تسعي نظم الحوكمة إلى ضمان النزاهة لكافة العاملين في المصرف	٣,٥١٧	١,٠٣٠	١,٠٦٢	١	٥	١٠
١٠	تساهم نظم الحوكمة في زيادة ثقة المستثمرين	٤,٢٣٠	٠,٨٦٧	٠,٥٥٨	١	٥	١
١١	تساهم نظم الحوكمة في تحقيق درجة عالية من السيولة	٤,٠٨٧	١,١٢٩	٠,٧٥٢	١	٥	٤
١٢	تساهم نظم الحوكمة في تحقيق درجة عالية من الربحية	٣,٧٢٠	١,١٢٩	١,٢٧٥	١	٥	٦
١٣	تحمي نظم الحوكمة الرقمية المصرفية أصحاب المصالح	٣,٦٥	١,٠٤٠	١,٠٨٣	١	٥	٧
١٤	تساهم الحوكمة الرقمية المصرفية في حصول أصحاب المصالح على المعلومات والتوضيحات اللازمة لأمانهم المالي	٤,١٠٠	٠,٧٤٢	٠,٥٥١	١	٥	٣
١٥	تساهم الحوكمة الرقمية المصرفية في إصلاح نظم الرقابة الداخلية في المصرف	٣,٥٠٠	٠,٩٢٤	٠,٨٥٥	١	٥	١١
	المعدل العام	**٣,٦٢٠**	**٠,٦٣٣**	**٠,٤٠٢**	**١**	**٥**	

المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحيل الاحصائي

يتضح من الجدول السابق أن أفضل العبارات تجاه مبادئ الحوكمة الرقمية المصرفية من وجهة نظر موظفى المصارف المصرية كانت العبارة رقم (١٠) حيث بلغ الوسط الحسابي لها (٤,٢٣٠) يليها العبارة رقم (١) بمتوسط (٤,١٦٢)، وأخيرا العبارة رقم (١٤) بمتوسط (٤,١٠٠)، وكان المتوسط العام لبعد التدريب والتنمية بلغ (٣,٦٢٠) وفقاً لآراء العاملين.

ثانياً: العبارات الخاصة بالمتغير الثاني (تحسين الأداء المالي للمصرفين)

جدول رقم(٦) التحليل الوصفي لعبارات قياس المتغيرات (ن=٤٠٠)

تحسين الأداء المالي	بنود القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين	أقل درجة	أعلي درجة	الرتبة
١	توزع الحوكمة الرقمية المصرفية الحقوق والواجبات بين مجلس إدارة المصرف والتنفيذيين	٣,٩٤٢	٠,٧٦٥	٠,٥٨٦	١	٥	٥
٢	تحقق الحوكمة التكامل بين المصرف والبيئة المحيطة	٣,٨٢٠	٠,٩٤٠	٠,٨٨٥	١	٥	١٢
٣	تدعم الحوكمة الرقمية المصرفية عنصر الشفافية في كافة عمليات المصرف	٣,٨٢٢	٠,٩٩٦	٠,٩٩٣	١	٥	١١
٤	تجنب الحوكمة الرقمية المصرفية حدوث أزمات مصرفية	٣,٧٢٥	١,٠٣٢	١,٠٦٧	١	٥	١٣
٥	تحسن الحوكمة الرقمية المصرفية الكفاءة المالية للمصارف	٣,٨٦٢	٠,٩٢٧	٠,٨٦١	١	٥	٩
٦	أري أن الرقابة المالية هي البعد الأهم في الحوكمة الرقمية المصرفية بمصر	٣,٦٣٥	١,٠٦٩	١,١٤٥	١	٥	١٤
٧	أري أن المساءلة هي البعد الأهم في الحوكمة الرقمية المصرفية بمصر	٣,٥٧٢	٠,٩٧٢	٠,٩٤٧	١	٥	١٥
٨	من أهم ما ترتكز عليه الحوكمة الرقمية المصرفية بمصرمدي وضوح المسئولية	٣,٨٦٠	٠,٨٣١	٠,٦٩٢	١	٥	١٠
٩	تعتني الحوكمة الرقمية المصرفية بمصربالحقوق بصفة الخاصة	٣,٨٨٥	٠,٧٦٠	٠,٥٧٨	١	٥	٧
١٠	تحقق الحوكمة الرقمية المصرفية الكفاءة المصرفية في المصارف الحكومية المصرية	٤,٠٢٠	٠,٦١٢	٠,٣٧٦	١	٥	٣
١١	إن العناية المهنية من أهم مرتكزات الأداء المالي للمصارف الحكومية المصرية	٣,٩٥٢	٠,٧٢٥	٠,٧٢٧	١	٥	٤
١٢	يقتضي حسن الأداء المالي التحديد الدقيق لنطاق العمل في المصارف الحكومية	٣,٩٠٢	٠,٩١٩	٠,٨٤٥	١	٥	٦
١٣	يقاس الأداء المالي في المصارف الحكومية المصرية بمدي جودة أداء مهام التدقيق	٣,٨٧٧	٠,٩٣٢	٠,٨٧٠	١	٥	٨
١٤	يهتم الأداء المالي في المصارف الحكومية المصرية بإدارة وظيفة التدقيق الداخلي	٤,٠٥٠	٠,٨٧١	٠,٧٥٩	١	٥	٢
١٥	يقاس الأداء المالي في المصارف الحكومية المصرية بمدي جودة التدقيق ككل	٤,٢٤٧	٠,٦٣٨	٠,٤٠٧	١	٥	١
	المعدل العام	**٣,٨٧٥**	**٠,٥٤٠**	**٠,٢٩٢**	**١**	**٥**	

المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحيل الاحصائي

الفرض الفرعي الأول: والذي ينص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود إطار فعَّال للحوكمة الرقمية المصرفية على تحسين الأداء المالي للمصرفين عند مستوى دلالة ($a\leq 0.05$).

ولاختبار صحة هذا الفرض قام الباحثان باستخدام تحليل الانحدار البسيط simple Linear Regression والذى يستخدم فى التنبؤ بتغيرات المتغير التابع والذى يتأثر بمتغير مستقل واحد، والجدول التالى يوضح نتيجة هذا التحليل الإحصائى كما يلى:

جدول رقم (٧) معاملات الانحدار الخاصة بتأثير مبدأ ضمان وجود إطار فعَّال للحوكمة المصرفية على تحسين الأداء المالي للمصرفين

Model	Dependent Variable	Unstandardized cofficients		Standardized cofficients	T	.Sig
		B	Std. Error	Beta		
Constant	تحسين الأداء المالي للمصرفين Y	٣,٢٦٧	٠,٠٩٠		**٣٦,٤٥٨	٠,٠٠٠
مبدأ ضمان وجود إطار فعَّال للحوكمة المصرفية X		٠,١٦١	٠,٠٢٣	٠,٣٣٤	**٧,٠٨٠	٠,٠٠٠
قيمة F المحسوبة = ٥٠,١٣٢ ** sig. = ٠,٠٠٠ **معنوية عند ٠,٠١						
معامل التحديد (R^2) = ٠,١١٢						

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائى

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

١- ثبت معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج (٥٠,١٣٢) وهى معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- من خلال قيمة t و(sig(P-value، يتضح معنوية معامل الإنحدار، وإشارته الموجبة تعنى إيجابية التأثير، كما يتضح معنوية الحد الثابت.

٣- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,١١٢)، مما يدل على أن التغيرات فى مبدأ ضمان وجود إطار فعَّال للحوكمة المصرفية يساهم فى تفسير ١١,٢٪ من التغيير الذى يحدث فى المتغير التابع (تحسين الأداء المالي للمصرفين(، وترجع باقى نسبة التأثير إلى عوامل أخرى لم يرد ذكرها فى هذا النموذج.

ومن النتائج السابقة، يتضح عدم ثبوت صحة الفرض الفرعي الثاني ، وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، حيث يمكن القول بأن مبدأ ضمان وجود إطار فعَّال للحوكمة الرقمية المصرفية تؤثر تأثيراً له دلالته الإحصائية على تحسين الأداء المالي للمصرفين.

ويمكن صياغة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع فى المعادلة التالية والتى تسمى معادلة خط انحدار Y على١ X:

$$Y = \alpha + b\,X1 + e$$

حيث أن:

X1: مبدأ ضمان وجود إطار فعَّال للحوكمة الرقمية المصرفية

Y: تحسين الأداء المالي للمصرفين

b: معامل انحدار، وهو يمثل ميل الخط المستقيم، وفى هذه المعادلة يأخذ إشارة موجبة مما يعنى أن العلاقة بين المتغيرين طردية (إيجابية التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع)

α: ثابت معادلة الانحدار

e: الخطأ العشوائى، وهو يعبر عن التغيرات التى تحدث فى المتغير التابعY (تحسين الأداء المالي للمصرفين) والتى لا ترجع إلى المتغير المستقل X1 (مبدأ ضمان وجود إطار فعَّال للحوكمة المصرفية)

الفرض الفرعي الثاني: والذي ينص على : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية لمبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على تحسين الأداء المالي للمصرفين ($a \leq 0.05$).

ولاختبار صحة هذا الفرض قام الباحثان باستخدام تحليل الانحدار البسيط simple Linear Regression والذي يستخدم فى التنبؤ بتغيرات المتغير التابع والذى يتأثر بمتغير مستقل واحد، والجدول التالى يوضح نتيجة هذا التحليل الإحصائى كما يلى:

جدول رقم (٨) معاملات الانحدار الخاصة بتأثير لمبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على تحسين الأداء المالي للمصرفين

Model	Dependent Variable	Unstandardized cofficients		Standardized cofficients	T	.Sig
		B	Std. Error	Beta		
Constant	تحسين الأداء المالي للمصرفين Y	٣,٢١١	٠,٠٨٣		**٣٨,٨٨١	٠,٠٠٠
مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين X		٠,١٩٣	٠,٠٢٣	٠,٣٨٩	**٨,٤٣٢	٠,٠٠٠
قيمة F المحسوبة = ٧١,١٠١ ** sig. = ٠,٠٠٠ **معنوية عند ٠,٠١						
معامل التحديد (R^2) = ٠,١٥٢						

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائى

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

١- ثبت معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج (٧١,١٠١) وهى معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- من خلال قيمة(t و sig(P-value، يتضح معنوية معامل الإنحدار، وإشارته الموجبة تعنى إيجابية التأثير، كما يتضح معنوية الحد الثابت.

٣- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,١٥٢)، مما يدل على أن التغيرات فى مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين يساهم فى تفسير ١٥,٢٪ من التغيير الذى يحدث فى المتغير التابع (تحسين الأداء المالي للمصرفين(، وترجع باقى نسبة التأثير إلى عوامل أخرى لم يرد ذكرها فى هذا النموذج.

ومن النتائج السابقة، يتضح عدم ثبوت صحة الفرض الفرعي الثاني ، وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، حيث يمكن القول بأن لمبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين تؤثر تأثيراً له دلالته الإحصائية على تحسين الأداء المالي للمصرفين.

ويمكن صياغة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع فى المعادلة التالية والتى تسمى معادلة خط انحدار Y على X١:

$$Y = \alpha + X1\ b + e$$

حيث أن:

X1: مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين

Y: تحسين الأداء المالي للمصرفين

b: معامل انحدار، وهو يمثل ميل الخط المستقيم، وفى هذه المعادلة يأخذ إشارة موجبة مما يعنى أن العلاقة بين المتغيرين طردية (إيجابية التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع)

α : ثابت معادلة الانحدار

e: الخطأ العشوائى، وهو يعبر عن التغيرات التى تحدث فى المتغير التابعY (تحسين الأداء المالي للمصرفين) والتى لا ترجع إلى المتغير المستقل X1 (لمبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين)

الفرض الفرعي الثالث: والذي ينص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على تحسين الأداء المالي للمصرفين ($a \leq 0.05$).

ولاختبار صحة هذا الفرض قام الباحثان باستخدام تحليل الانحدار البسيط simple Linear Regression والذى يستخدم فى التنبؤ بتغيرات المتغير التابع والذى يتأثر بمتغير مستقل واحد، والجدول التالى يوضح نتيجة هذا التحليل الإحصائى كما يلى:

جدول رقم (٩) معاملات الانحدار الخاصة بتأثير مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين على تحسين الأداء المالي للمصرفين

Model	Dependent Variable	Unstandardized cofficients		Standardized cofficients	T	.Sig
		B	Std. Error	Beta		
Constant	تحسين الأداء المالي للمصرفين Y	٢,٦٨٥	٠,١٤٥		**١٨,٤٩٣	٠,٠٠٠
المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين X		٠,٣٠٧	٠,٠٣٧	٠,٣٨٥	**٨,٣٢٥	٠,٠٠٠
قيمة F المحسوبة = ٦٩,٣٠٢ ** sig. = ٠,٠٠٠ **معنوية عند ٠,٠١						
معامل التحديد (R^2) = ٠,١٤٨						

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائي

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

١- ثبت معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج (٦٩,٣٠٢) وهى معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- من خلال قيمة (t و P-value) sig يتضح معنوية معامل الإنحدار، وإشارته الموجبة تعنى إيجابية التأثير، كما يتضح معنوية الحد الثابت.

٣- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,١٤٨)، مما يدل على أن التغيرات فى مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين يساهم فى تفسير ١٤,٨٪ من التغيير الذى يحدث فى المتغير التابع (تحسين الأداء المالي للمصرفين) وترجع باقى نسبة التأثير إلى عوامل أخرى لم يرد ذكرها فى هذا النموذج.

ومن النتائج السابقة، **يتضح عدم ثبوت صحة الفرض الفرعي الثالث**، وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، حيث يمكن القول بأن مبدأ المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين تؤثر تأثيراً له دلالته الإحصائية على تحسين الأداء المالي للمصرفين.

ويمكن صياغة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع فى المعادلة التالية والتى تسمى معادلة خط انحدار Y على X١:

$$Y = \alpha + X1\ b + e$$

حيث أن:

X1 : المعاملة العادلة والمتساوية بين جميع المساهمين

Y : تحسين الأداء المالي للمصرفين

b : معامل انحدار، وهو يمثل ميل الخط المستقيم، وفى هذه المعادلة يأخذ إشارة موجبة مما يعنى أن العلاقة بين المتغيرين طردية (إيجابية التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع)

α : ثابت معادلة الانحدار

e: الخطأ العشـــوائى، وهو يعبر عن التغيرات التى تحدث فى المتغير التابعY (تحســـين الأداء المالي للمصـــرفين) والتى لا ترجع إلى المتغير المســـتقل X1 (مبدأ المعاملة العادلة والمتســـاوية بين جميع المساهمين)

الفرض الفرعي الرابع: والذي ينص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـائية لمبدأ دور أصـحاب المصـالح على تحسين الأداء المالي للمصرفين عند مستوى دلالة (a≤ 0.05).

ولاختبار صـــحة هذا الفرض قام الباحثان باســـتخدام تحليل الانحدار البســـيط simple Linear Regression والذى يســـتخدم فى التنبؤ بتغيرات المتغير التابع والذى يتأثر بمتغير مســـتقل واحد، والجدول التالى يوضح نتيجة هذا التحليل الإحصائى كما يلى:

جدول رقم (١٠) معاملات الانحدار الخاصة بتأثير مبدأ دور أصحاب المصالح بين جميع المساهمين على تحسين الأداء المالي للمصرفين.

Model	Dependent Variable	Unstandardized cofficients		Standardized cofficients	T	.Sig
		B	Std. Error	Beta		
Constant	تحسين الأداء المالي للمصرفين Y	٣,١٥٣	٠,٠٧٢		**٤٣,٧٨٩	٠,٠٠٠
دور أصحاب المصالح X		٠,٢٤٤	٠,٠٢٣	٠,٤٧٠	**١٠,٦٣٥	٠,٠٠٠
قيمة F المحسوبة = ١١٣,١٠٠ ** sig. = ٠,٠٠٠ **معنوية عند ٠,٠١						
معامل التحديد (R^2) = ٠,٢٢١						

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائى

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

١- ثبت معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة (F) المحســـوبة للنموذج (١١٣,١٠٠) وهى معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- من خلال قيمة (t و sig P-value)، يتضـــح معنوية معامل الإنحدار، وإشـــارته الموجبة تعنى إيجابية التأثير، كما يتضح معنوية الحد الثابت.

٣- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٢٢١)، مما يدل على أن التغيرات فى دور أصـــحاب المصـــالح يساهم فى تفسير ٢٢,١٪ من التغيير الذى يحدث فى المتغير التابع (تحسين الأداء المالي للمصـرفين(، وترجع باقى نسبة التأثير إلى عوامل أخرى لم يرد ذكرها فى هذا النموذج.

ومن النتائج السابقة، يتضح عدم ثبوت صحة الفرض الفرعي الرابع ، وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، حيث يمكن القول بأن مبدأ دور أصـــحاب المصـــالح تؤثر تأثيراً له دلالته الإحصائية على تحسين الأداء المالي للمصرفين.

ويمكن صـياغة العلاقة بين المتغير المسـتقل والمتغير التابع فى المعادلة التالية والتى تسـمى معادلة خط انحدار Y على X١:

$$Y = \alpha + b\ X1 + e$$

حيث أن:

X1 : دور أصحاب المصالح

Y : تحسين الأداء المالي للمصرفين.

b: معامل انحدار، وهو يمثل ميل الخط المستقيم، وفى هذه المعادلة يأخذ إشارة موجبة مما يعنى أن العلاقة بين المتغيرين طردية (إيجابية التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع)

α : ثابت معادلة الانحدار

e: الخطأ العشوائى، وهو يعبر عن التغيرات التى تحدث فى المتغير التابعY (تحسين الأداء المالي للمصرفين) والتى لا ترجع إلى المتغير المستقل X1 (دور أصحاب المصالح)

الفرض الفرعي الخامس: والذي ينص على : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح والشفافية على تحسين الأداء المالي للمصرفين عند مستوى دلالة (a≤ 0.05).

ولاختبار صحة هذا الفرض قام الباحثان باستخدام تحليل الانحدار البسيط simple Linear Regression والذى يستخدم فى التنبؤ بتغيرات المتغير التابع والذى يتأثر بمتغير مستقل واحد، والجدول التالى يوضح نتيجة هذا التحليل الإحصائى كما يلى:

جدول رقم (١١) معاملات الانحدار الخاصة بتأثير مبدأ الإفصاح والشفافية على تحسين الأداء المالي للمصرفين

Model	Dependent Variable	Unstandardized cofficients		Standardized cofficients	T	.Sig
		B	Std. Error	Beta		
Constant	تحسين الأداء المالي للمصرفين Y	٢,٦٦٤	٠,١٢٣		**٢١,٧١٠	٠,٠٠٠
الإفصاح والشفافية X		٠,٣١٠	٠,٠٣١	٠,٤٥٠	**١٠,٠٦٤	٠,٠٠٠
قيمة F المحسوبة = ١٠١,٢٧٦ ** sig. = ٠,٠٠٠ **معنوية عند ٠,٠١						
معامل التحديد (R^2) = ٠,٢٠١						

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائى

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

١- ثبت معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة للنموذج (١٠١,٢٧٦) وهى معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- من خلال قيمة t و(sig(P-value، يتضح معنوية معامل الإنحدار، وإشارته الموجبة تعنى إيجابية التأثير، كما يتضح معنوية الحد الثابت.

٣- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٢٠١)، مما يدل على أن التغيرات فى مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم فى تفسير ٢٠,١٪ من التغيير الذى يحدث فى المتغير التابع (تحسين الأداء المالي للمصرفين) وترجع باقى نسبة التأثير إلى عوامل أخرى لم يرد ذكرها فى هذا النموذج.

ومن النتائج السابقة، يتضح عدم ثبوت صحة الفرض الفرعي الخامس ، وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، حيث يمكن القول بأن مبدأ الإفصاح والشفافية تؤثر تأثيراً له دلالته الإحصائية على تحسين الأداء المالي للمصرفين.

ويمكن صياغة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع فى المعادلة التالية والتى تسمى معادلة خط انحدار Y على١ X:

$$Y = \alpha + b\ X1 + e$$

حيث أن:

X1 : الإفصاح والشفافية

Y : تحسين الأداء المالي للمصرفين

b : معامل انحدار، وهو يمثل ميل الخط المستقيم، وفى هذه المعادلة يأخذ إشارة موجبة مما يعنى أن العلاقة بين المتغيرين طردية (إيجابية التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع)

α : ثابت معادلة الانحدار

e: الخطأ العشـــوائى، وهو يعبر عن التغيرات التى تحدث فى المتغير التابعY (تحســـين الأداء المالي للمصرفين) والتى لا ترجع إلى المتغير المستقل X1 (الإفصاح والشفافية)

الفرض الفرعي الســادس: والذي ينص على : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصـــائية لمبدأ مســؤوليات مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي للمصرفين عند مستوى دلالة (a≤ 0.05).

ولاختبار صـــحة هذا الفرض قام الباحثان باســـتخدام تحليل الانحدار البســـيط simple Linear Regression والذى يســـتخدم فى التنبؤ بتغيرات المتغير التابع والذى يتأثر بمتغير مســـتقل واحد، والجدول التالى يوضح نتيجة هذا التحليل الإحصائى كما يلى:

جدول رقم (١٢) معاملات الانحدار الخاصة بتأثير مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي للمصرفين

Model	Dependent Variable	Unstandardized cofficients		Standardized cofficients	T	.Sig
		B	Std. Error	Beta		
Constant	تحسين الأداء المالي للمصرفين Y	٢,٠٤٥	٠,١٢٣		**١٦,٦٩٩	٠,٠٠٠
مسؤوليات مجلس الإدارة X		٠,٤٨٣	٠,٠٣٢	٠,٦٠٢	**١٥,٠٤٥	٠,٠٠٠
قيمة F المحسوبة = ٢٢٦,٣٦٧ ** sig. = ٠,٠٠٠ **معنوية عند ٠,٠١						
معامل التحديد (R^2) = ٠,٣٦٣						

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل الإحصائى

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

١- ثبت معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة (F) المحســـوبة للنموذج (٢٢٦,٣٦٧) وهى معنوية عند مستوى معنوية (٠,٠١).

٢- من خلال قيمة t و sig(P-value)، يتضح معنوية معامل الإنحدار، وإشارته الموجبة تعنى إيجابية التأثير، كما يتضح معنوية الحد الثابت.

٣- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (٠,٣٦٣)، مما يدل على أن التغيرات فى مبدأ مســـؤوليات مجلس الإدارة يســـاهم فى تفســـير ٣٦,٣٪ من التغيير الذى يحدث فى المتغير التابع (تحســـين الأداء المالي للمصرفين(، وترجع باقى نسبة التأثير إلى عوامل أخرى لم يرد ذكرها فى هذا النموذج.

ومن النتائج الســـابقة، يتضـــح عدم ثبوت صـــحة الفرض الفرعي الخامس ، وبناءً على ذلك فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، حيث يمكن القول بأن مبدأ مســـؤوليات مجلس الإدارة تؤثر تأثيراً له دلالته الإحصائية على تحسين الأداء المالي للمصرفين.

ويمكن صـــياغة العلاقة بين المتغير المســـتقل والمتغير التابع فى المعادلة التالية والتى تســـمى معادلة خط انحدار Y على X١:

$$\alpha = Y + X1\ b + e$$

حيث أن:

X1 : مسؤوليات مجلس الإدارة

Y : تحسين الأداء المالي للمصرفين

b: معامل انحدار، وهو يمثل ميل الخط المســـتقيم، وفى هذه المعادلة يأخذ إشـــارة موجبة مما يعنى أن العلاقة بين المتغيرين طردية (إيجابية التأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع)

α : ثابت معادلة الانحدار

e: الخطأ العشـــوائى، وهو يعبر عن التغيرات التى تحدث فى المتغير التابعY (تحســـين الأداء المالي للمصرفين) والتى لا ترجع إلى المتغير المستقل X1 (مسؤوليات مجلس الإدارة)

وفيما يلي، يعرض الباحثان ملخصاً للنتائج التى توصلت إليها من اختبار الفروض:

جدول رقم (١٣) ملخص نتائج اختبارات الفروض

الفرض	أسلوب التحليل الإحصائي	النتيجة
H_{01a}	الإنحدار البسيط	رفض الفرض
H_{01b}	الإنحدار البسيط	رفض الفرض
H_{01c}	الإنحدار البسيط	رفض الفرض
H_{01d}	الإنحدار البسيط	رفض الفرض
H_{01e}	الإنحدار البسيط	رفض الفرض
H_{01f}	الإنحدار البسيط	رفض الفرض

المصدر: من اعداد الباحث

التوصيات:

١- ضـــرورة اهتمام الإدارة العليا بالمصـــارف بتطبيق مبادئ الحوكمة الرقمية المصـــرفية وجعلها أداة للمتابعة والرقابة.

٢- ضـــرورة اهتمام الإدارة العليا بالمصـــارف بصـــناديق الاســـتثمار بها وتعيين كفاءات متميزة في استثمارات البورصة حماية لحقوق المساهمين في شاهدات صناديق الاستثمار.

٣- محاولة توحيد إجراءات التعامل المصـــرفي تطبيقًا لمبادئ المعاملة العادلة والمتســـاوية بين جميع المتعاملين بالمصرف.

٤- ضرورة الاهتمام بجميع أصحاب المصالح من مساهمين ومستثمرين على حد سواء دون تمييز.

٥- ضـــرورة الاهتمام بنشـــرات المصـــارف الخاصـــة بالتطورات الائتمانية والمصـــرفية وذلك بالتطبيق الدقيق لمبادئ الإفصاح والشفافية.

٦- إضـافة مسئوليات التحول الرقمي الكامل والتعاملات عبر وسـائل الاتصـال الاجتماعي الحديثة ضـمن المسئوليات الرئيسية لمجالس إدارة المصارف.

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر العربية:

١- أشرف أبو موسى، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٨.
٢- بلعزوز بن علي، عبد الكريم قندوز، حبار عبد الرزاق، ادارة المخاطر، دار الوراق، الاردن، ٢٠٢٢.
٣- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وآثرها في الأداء والمخاطرة، بدون ذكر الطبعة، دار اليازوري، عمان، ٢٠٢٢
٤- حنوف عبد الرحمان، "الحوكمة المؤسسية في المصارف الجزائرية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية-دراسة حالة BEA فرع جيجل"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٢٢.
٥- زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل ٢ على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة ولاية أم البواقي"، أطروحة دكتوراه) غير منشورة (، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ٢٠٢٢.
٦- سمير كامل محمد عيسي: العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات، مجلة كلية التجارب للبحوث العلمية، المجلد ٤٥، العدد ١، جامعة الإسكندرية، مصر، ٢٠١٨.
٧- شادي البجيرمي، دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر: دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٢١.
٨- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية: ورقة مناسبات رقم ٣، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، ٢٠١٩.
٩- عبد الباري إبراهيم دره، محفوظ أحمد جودة، الأساسيات في الإدارة المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٩.
١٠- عبد الرزاق الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، ٢٠١٢.
١١- عبد القادر بريش، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الاشارة الى حالة الجزائر، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ٢٠١٦.
١٢- علاء طالب، ايمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، مكتبة الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، ٢٠٢١.
١٣- علي هاتف عبد علي، كريمة علي كاظم الجوهر، مدي تأثير استخدام معايير ٦ سيجما في تحسين جودة التدفق الداخلي: دراسة تطبيقية في الوحدات الحكومية في محافظة النجف الأشرف، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٤٢، النجف الأشرف، العراق، ٢٠١٧.
١٤- لطيف زيود، حسين علي، ريم نصور، أثر تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات وفق إطار عمل COBIT على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية في المصارف السورية، مجلة جامعة البعث، مجلد ٣٦، العدد٢، جامعة البعث، سوريا، ٢٠١٩.
١٥- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، مصر، ٢٠١٨
١٦- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري- دراسة مقارنة، الدار الجامعية، مصر، ٢٠١٩.
١٧- منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في ادارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات المالية، مكتبة الاسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

١٨- هشـام بحري، تسـيير رأس مال البنك، رسـالة ماجسـتير في العلوم الاقتصـادية، جامعة قسـنطينة، الجزائر، ٢٠١٦.

ثانيا: المصادر الأجنبية:

-Abu Musa, A., Exploring the Importance and Implementation of COBIT Processes in Saudi Organizations, Information Management & Computer Security, Vol. 17, Iss. 2, 2019.

-Al hila, Amal A; Alhelou, Eitedal M.S; Al Shobaki, Mazen J & Abu Naser, Samy S, The Impact of Applying the Dimensions of IT Governance in Improving training - Case Study of the Ministry of Telecommunications and Information Technology in Gaza Governorates, International Journal of Engineering and Information Systems (IJEAIS), Vol. 1, Iss. 8, 2019.

-Asian Development Bank Institute (2004). Corporate Governance in Asia: Recent Evidence from Indonesia, Korea, Malaysia, and Thailand: ADBA, 2004

-Eric Lamarque, Gestion bancaire, Node & Pearson, collection dirigée par Jérom Caby, éducation France, 2020.

-Pirre-Charles, Economie et Bancaires, Pupion, Dunod, Paris, 2020

-Salle, Mathias, IT Service Management and IT Governance: Review Comparative Analysis and their Impact on Utility Computing, 1stEdition, Copyright Hewlett-Packard Company, Hp Research, 2014.

-Tourani – Red Alireza and Lngely, Coral B, Handbook on Emerging Issues in Corporate Governance, World Scientific Publishing, Singapore, 2020.

ملحق رقم (١)

استمارة الاستبيان

السيد/.....

تحية طيبة وبعد،،،،،،،،،

يشـرفني أن نضـع بين يدي شـخصـكم الكريم هذا الاسـتبيان الذي تم إعداده من قبل الباحثان من أجل الحصـول على البيانات المتعلقة بالجانب التطبيقي لدراسـة تحليل دور الحوكمة الرقمية المصـرفية في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقيه علي القطاع المصرفي المصري).

لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة على الأسـئلة بدقة وعناية مع إبداء أي ملاحظات ترونها مناسـبة، علمًا أن الإجابات التي يتم الحصول عليها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

الباحثان

القسم الاول :البيانات الديموغرافية

١- السن

- أقل من ٣٠
- من ٣٠ إلي أقل من ٤٠
- من ٤٠ إلي أقل من ٥٠
- من ٥٠ فأكثر

٢- الجنس:

- ذكر
- انثي

٣- الحالة التعليمية

- تعليم متوسط
- ثانوي
- دبلوم
- بكالوريوس / ليسانس
- ماجستير / دكتوراه

٤- سنوات الخبرة:

- أقل من ٥ سنوات
- من ٥ سنوات إلي أقل من ١٠ سنوات
- من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة
- من ١٥ سنة إلى أقل من ٢٠ سنة
- من ٢٠ سنة فأكثر

٥- المسمى الوظيفي

- مدير
- مراجع حسابات
- رئيس قسم
- محاسب
- إداري
- مدير عام

الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١- يتميز نظام الحوكمة الرقمية المصرفية بمصر بالفاعلية					
٢- الحوكمة الرقمية المصرفية هي أفضل الأنظمة للرقابة على المال العام					
٣- يتم تحديث نظام الحوكمة الرقمية المصرفية بشكل دوري					
٤- يؤدي نظام الحوكمة الرقمية المصرفية إلى تحقيق ميزات خصخصة المال العام					
٥- تتأثر نظم الحوكمة الرقمية المصرفية بتداعيات العولمة					
٦- تتأثر نظم الحوكمة الرقمية المصرفية بتداعيات الخصخصة					
٧- تعمل نظم الحوكمة على تطوير هيكلة السياسات المالية العامة					
٨- تعمل نظم الحوكمة على محاربة الفساد الداخلي داخل المصرف					
٩- تسعي نظم الحوكمة إلى ضمان النزاهة لكافة العاملين في المصرف					
١٠- تساهم نظم الحوكمة في زيادة ثقة المستثمرين					
١١- تساهم نظم الحوكمة في تحقيق درجة عالية من السيولة					
١٢- تساهم نظم الحوكمة في تحقيق درجة عالية من الربحية					
١٣- تحمي نظم الحوكمة الرقمية المصرفية أصحاب المصالح					
١٤- تساهم الحوكمة الرقمية المصرفية في حصول أصحاب المصالح على المعلومات والتوضيحات اللازمة لأمانهم المالي					
١٥- تساهم الحوكمة الرقمية المصرفية في إصلاح نظم الرقابة الداخلية في المصرف					
١٦- توزع الحوكمة الرقمية المصرفية الحقوق والواجبات بين مجلس إدارة المصرف والتنفيذيين					
١٧- تحقق الحوكمة التكامل بين المصرف والبيئة المحيطة					
١٨- تدعم الحوكمة الرقمية المصرفية عنصر الشفافية في كافة عمليات المصرف					
١٩- تجنب الحوكمة الرقمية المصرفية حدوث أزمات مصرفية					
٢٠- تحسن الحوكمة الرقمية المصرفية الكفاءة المالية للمصارف					
٢١- أري أن الرقابة المالية هي البعد الأهم في الحوكمة الرقمية المصرفية بمصر					
٢٢- أري أن المساءلة هي البعد الأهم في الحوكمة الرقمية المصرفية بمصر					

٢٣- من أهم ما ترتكز عليه الحوكمة الرقمية المصرفية بمصرمدي وضوح المسئولية					
٢٤- تعتني الحوكمة الرقمية المصرفية بمصربالحقوق بصفة الخاصة					
٢٥- تحقق الحوكمة الرقمية المصرفية الكفاءة المصرفية في المصارف الحكومية المصرية					
٢٦- إن العناية المهنية من أهم مرتكزات الأداء المالي للمصارف الحكومية المصرية					
٢٧- يقتضي حسن الأداء المالي التحديد الدقيق لنطاق العمل في المصارف الحكومية					
٢٨- يقاس الأداء المالي في المصارف الحكومية المصريةبمدي جودة أداء مهام التدقيق					
٢٩- يهتم الأداء المالي في المصارف الحكومية المصريةبإدارة وظيفة التدقيق الداخلي					
٣٠- يقاس الأداء المالي في المصارف الحكومية المصريةبمدي جودة التدقيق ككل					